كلمة ونص

ميشيل خياط

أثمان الكهرباء
انزياح في نهج التسعير!

عمل جاري بنصيحة الجابي الأدمي وذهب يوم الثلاثاء الماضي إلى مبنى مؤسسة الكهرباء في دمشق، ووجد أن مدير طلبات الاعتراض والتشريح، وضع في موقف لا يحسد عليه، أفقده صوته في منتصف النهار، لكثرة المجادلة مع المراجعين –الكثر– وتأكيده أن هذه هي الأسعار الجديدة للكهرباء المنزلية في سورية، ومن كان يقول له إن الحساب غلط، كان يذكره أنه بالإضافة إلى سعر الكيلواط الساعي هناك ٢١ ر.ر سوم مالية.!

وفي الحق، كان الرجل–يقول جاري– متعاوناً مع أغلب المراجعين، إذ سرعان ما يحيلهم إلى موظف التشريح (والفعل مستقى من شرائح)، وويل لمن لم يصور عداد الكهرباء، في يوم أو أسبوع أو شهر، ولاسيما أن أغلب عدادات الكهرباء إما في الأقبية المغلقة، أو في مكان مرتفع من جدران مدخل البناء، وليس من السهل، مراقبتها ولم يعتد السوري مثل هذا الإجراء. إنتي الأخط انزياحاً في التسعير، يبتعد عن النهج السوري العريق على هذا الصعيد، نهج مستمد من روح أن سورية بلد الفقير وبلد الخطي وعن سمات الأهداف التي ينادي بها أهم حزب من الأحزاب السياسية التي تقود الحياة السياسية والاقتصادية –حزب البعث العربي الاشتراكي –ذي الأغلبية الكبرى في مجلس الشعب.

تذكرني هذه الأسعار بتوصيات نادي روما لخفض الاستهلاك في الثمانينات، وثمة من اعتد بآرائه محلياً، وهناك من تعنت وتجبر، في الدفاع عن سوء واقع الكهرباء وانقطاعها المفرط، فما كان من القائد الخالد حافظ الأسد إلا أن انتصر للمواطن وقال عبارته الشهيرة، في اجتماع برئاسته في وزارة الكهرباء: الكهرباء حق لكل مواطن، وذهبت عبارته تلك مثلاً يعتد به، في وجه من يتنمرون على المواطن الشغوف بالكهرباء للإنارة وتشغيل الأجهزة الكهربائية، ولئن كنا كإعلاميين ضد التدفئة بالكهرباء، إلا أن ظروف الحرب والحصار وعدم توافر المازوت دفعتنا لارتكاب هذا (الإثم) إذ لا بديل إلا الفحم وخطر الاختناق بغاز أول أوكسيد الكربون.

إن أسعار أجهزة الطاقة الشمسية سواء تسخين المياه أم توليد الكهرباء (بالخلايا الكهروضوئية) مرتفعة جداً جداً.

وما من حل إلا أن تتحمل الدولة عبء الظرف الصعب ريثما تتحسن الأحوال، وأن تقلع – الدولة – عن الرضوخ لاقتراحات سقطت تاريخياً، إذ تم تجاوز مقترحات نادي روما وصندوق النقد الدولي، عبر إقرار الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، خطة التنمية المستدامة التي ركزت على محاربة الفقر وتوفير الصحة للجميع والاهتمام بالتعليم وتأمين مستلزمات العيش الكريم لسكان الأرض.

ونحن منهم بل في مقدمتهم، أن النصر السوري التاريخي اعتمد بالدرجة الأولى– علينا كشعب سوري – صمد ببسالة وأصر على النصر.

ولم يكن ما اجترحناه على الصعيد العسكري قليلاً، ولعله يمدنا بالقوة اللازمة للانتصار في المعركة الاقتصادية التي تحتاج إلى سلاح الكهرباء للعيش والعمل والإنتاج.

ولا أرى طريقاً ثالثاً أبداً، وقديماً قيل: الرجوع عن الخطأ فضيلة.

لقد جربتم أسعار الكهرباء الجديدة فكانت مريرة.

نفوق كبير في قطعان السويداء لنقص الأعلاف

مربون: الوضع كارثي وعلى وزارة الزراعة زيادة المقنن العلفي لحين تحسن المراعي الخضراء

السويداء– عبير صيموعة

بدأت بورصة أسعار الحليب ومشتقاته من الألبان والأجبان تشهد ارتفاعاً شبه يومي وغير مسبوق أدى إلى عجز كثير من العائلات عن توفيره بعد أن وصل سعر الكيلو منه إلى ١٢ ألفاً في حين الأغلبية العظمى من العائلات استغنت عن كأس الحليب الصباحي لتجاوز سعر الكيلو منه ٢٠٠٠ ليرة.

وأكد مربون ممن تواصلوا مع «الوطن» أن هذه الأسعار تعتبر البداية في ظل فقدان جميع مستلزمات الإنتاج وخاصة الأعلاف لزوم قطعانهم مع جنون أسعار المتوافر منها لدى التجار.

وأشاروا إلى أن قضية عدم تأمين الأعلاف وصم الآذان من قبل الجهات الحكومية عن ضرورة تأمين مستلزمات التربية تجاوز قضية ارتفاع أسعار الحليب ومشتقاته حيث باتت القضية أخطر بكثير مع الوصول إلى حالة نفوق في القطعان سواء من أمهات القطيع أو من الأغنام الحديثة الولادة وهو ما ينبئ بكارثة حقيقية ستلحق بالثروة الحيوانية على ساحة المحافظة وسيكون لها المنعكس السلبي على تأمين المواد الغذائية الرئيسية من حليب وألبان وأجبان وأسمان وغيرها.

وأكد المربي عدنان النمر لـ«الوطن» أن قلة الأعلاف وارتفاع أسعارها أدى إلى عجزه عن تأمين الغذاء لقطعانه بالكميات المطلوبة سواء من الشعير أو التبن أو النخالة وصولاً إلى الخبز اليابس رغم أن ما استطاع توفيره من أثمان للأعلاف من التجار بالسوق السوداء كان بمعظمها بالدين لعدم قدرته على بيع جزء من القطيع لعدم وجود سوق لها بسبب عجز جميع المربين عن شراء رؤوس جديدة لعدم قدرتهم على إطعام الموجود لديهم رغم انخفاض أسعارها انخفاضا كبيراً تراوح بين ١٠٠ و١٥٠ ألفاً للرأس بسبب هزاله لقلة الأعلاف في عملية التسمين مشيراً إلى أنه نتيجة نقص الأعلاف والبرد الشديد نفق أكثر من ٥٠ رأساً من قطيعه بين أمهات ورؤوس حديثة الولادة.

كما أشار المربي فارس صيموعة إلى أن جميع القطعان على ساحة المحافظة تعاني من النفوق وبأعداد كبيرة نتيجة نقص الأعلاف من جهة وارتفاع الأسعار الفلكي للموجود منها لدى التجار حيث تجاوز سعر كيلو الشعير الـ٢٣٠٠ ليرة علماً أن كل رأس من الأغنام يحتاج يومياً إلى كيلو شعير كحد وسطي يضاف إليها ارتفاع أسعار مادة النخالة لدى المطاحن والذي تجاوز الـ١٣٠٠ للكيلو الواحد مؤكداً أن مشكلة عدم توافر الأعلاف مشكلة كبيرة أدت إلى لجوء كثير من المربين إلى بيع قسم من قطعانهم بأسعار متدنية إن وجد الشاري للمحافظة على ما تبقى من القطيع.

وأشار صيموعة إلى ضرورة فتح دورة علفية بأسرع وقت ممكن وتأمين الأعلاف للمربين عبر مراكز الأعلاف في المحافظة وخاصة أن الدورة العلفية السابقة التي كان من المفترض توزيعها في السويداء خلال الأشهر الماضية لم تصل إلى المحافظة وأبقت جميع المربين تحت رحمة التجار.

وطالب المربون عبر «الوطن» بضرورة زيادة المقنن العلفي هذه الفترة لإنقاذ مواشيهم من النفوق وعدم اضطرارهم إلى بيعها للسماسرة والتجار مطالبين وزارة الزراعة أن تأخذ بالحسبان واقع الثروة الحيوانية المتردي حالياً وتقوم بزيادة المقنن العلفي لحين تحسن المراعي الخضراء.

رئيس دائرة الصحة الحيوانية بمديرية زراعة السويداء الدكتور كميل مرشد أوضح لـ«الوطن» وجود نفوق في عدد من قطعان الأغنام على ساحة المحافظة اختلفت من مرب لآخر وكان أكبر عدد نفوق لدى أحد المربين في بلدة سالة والذي تبين بعد الكشف على الأغنام النافقة أن سبب النفوق ليس الصقيع فقط إلا أن سوء التغذية المترافق مع البرد الشديد أدى إلى نفوق هذه الأعداد التي وصلت إلى ٥٦٤ رأساً منها ٢٠٤ من الأمهات و٣٦٠ رأساً من الرؤوس حديثة الولادة لافتاً إلى أن الدائرة ومديرية زراعة السويداء وبعد الكشف على المواشي النافقة وإعداد تقرير حول أسباب النفوق قامت مديرية زراعة السويداء بمخاطبة صندوق الجفاف والكوارث بغية حصول المربين على تعويض.

الألبان والأجبان تتصدر قائمة المواد المغشوشة في حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

تتصدر الألبان والأجبان (اليوم) قائمة المواد التي تُغش بحماة، نظراً للطلب الشديد عليها، وارتفاع أسعار الجيدة منها.

وبيَّن مواطنون لـ«الوطن» أن الألبان والأجبان التي يشترونها في هذه الأيام بالكيلو الواحد فقط، هي لـ«تشاية الحال» وليست للمؤونة، ومن باعة يبسطون بها على الأرصفة، ومن محال تبيعها بأسعار شعبية أي ليست مرتفعة.

وفي جولة لـ«الوطن» بأسواق الألبان والأجبان بحماة، سجل سعر كيلو لبن الغنم الجيد ٤٥٠٠ ليرة، ومن النوع الثاني ٤٠٠٠ ليرة، ولبن البقر ٢٣٠٠ ليرة ومن النوع الثاني ٢٠٠٠ ليرة.

أما الجبن قيباع كيلو العكاوي من النوع الأول أي ملحه خفيف بين ١٢–١٥ ألف ليرة، ومن النوع الثاني ظاهر الملح بـ٩ آلاف ليرة.

وبيَّن العديد من الباعة لـ«الوطن»، أن حركة البيع والشراء مقبولة على الأنواع الشعبية، وخفيفة على أنواع النخب الأول.

وأوضح بعضهم أن الزبائن يشترون الجبن بالكيلو ليس أكثر، أما اللبن فهناك عبوات وزن كيلو وأخرى وزن كيلو غرامين.

وكشف بعضهم لـ«الوطن» أن معظم الألبان والأجبان المطروحة بالسوق في هذه الأيام مغشوشة، بإضافة الأوكسجين للحليب بمعدل كيلو غرامين لكل طن، عدا المواد الكيميائية وغير الكيميائية الأخرى.

وأوضحوا أن أنظف الألبان والأجبان هي «العربية» أي المصنَّعة في بيوت مربي الأغنام والأبقار أو الورشات المنزلية الريفية التي تمتهن العمل بهذه الصناعة.

أما فيما يتعلق بالأسعار فذكروا أن كيلو لبن الغنم بالجملة يباع بـ٤ آلاف ليرة وبالمفرق بـ٥٥٠٠ ليرة، وكيلو لبن البقر بـ٢٥٠٠ بالجملة و٢٦٠٠–٢٧٠٠ ليرة بالمفرق، أما الجبن العربي النظيف أي غير مغشوش، فسعر الكيلو ١٢ ألف ليرة بالجملة و١٣ ألف ليرة بالمفرق.

ولفتوا إلى أن الجبن المتوافر بالسوق حالياً بمعظمه مسحوب الدسم نصف سحبة أو ثلاثة أرباع السحبة، ويباع الكيلو منه بالجملة بـ٩ آلاف ليرة وبالمفرق بـ١٠ آلاف ليرة.

وأشاروا إلى أن في الأسواق جبناً يباع بـ«التنكة» ووزنها ١٥ كيلو وبسعر ٦٥ ألف ليرة فقط!.

من جانبه بيَّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن دوريات حماية المستهلك تتابع صناعة وبيع الألبان والأجبان من المنتج للمستهلك، وقد سحبت خلال هذا الشهر العديد من العينات من منشآت إنتاجية ومشاغل، وحللتها بمخابرها للتأكد من سلامتها.

وأوضح أن أكثر من ١٨ عينة منها ثبتت مخالفتها للشروط الصحية، وذلك لانخفاض نسبة الدسم عن ١٠ بالمئة في بعضها، ولزيادة نسبة الملح في بعضها الآخر، وإضافة النشاء والدسم النباتي لعينات من اللبنة أيضاً.

كما تمت مخالفة مشغل لإنتاج الجبنة المطبوخة لعدم وجود بيانات على المنتج.

ولفت زيود إلى أنه تم تنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين، إضافة لتنظيم ضبط بحق مخالف لحيازته أجبانا فاسدة.

دراسة عن غذاء طلاب المدارس

الطواشي: الغاية وضع تصور عن الوضع الغذائي واحتياجات الطلاب

٣٠ ألف طالب في ريف دمشق وحلب يتلقون الآن وجبة الإفطار في المدارس

محمود الصالح

كشفت مديرة الصحة المدرسية في وزارة التربية هتون الطواشي عن برنامج المسح التغذوي، الذي يحدد النظام الغذائي المتكامل للأطفال سواء أكانوا في المدرسة أم في المنزل، والذي تجريه وزارة التربية بالتعاون مع وزارة الصحة ومنظمة الغذاء العالمي في مدارس التعليم الأساسي الحلقة الأولى والذي يستمر على مدى شهر كامل في جميع المحافظات السورية. وأكدت مديرة الصحة المدرسية أن الهدف من هذا البرنامج دراسة الحالة التغذوية لطلاب المدارس من عمر ٦ – ١٢ سنة، ومنعكسات هذا الواقع التغذوي على الحالة الصحية لـهؤلاء الأطفال، وكذلك على وضعهم التعليمي.

إضافة لبيان إذا ما كان هناك سوء تغذية في هذه الفئة العمرية بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، لأن الفرق التي تقوم بعملية المسح التغذوي تدرس الواقع الاجتماعي والمعيشي والصحي لجميع أفراد العائلة من خلال استمارة تقوم العائلة بإعدادها، إضافة إلى استمارة للوضع التغذوي للطلاب في المدارس سواء من خلال توافر المياه الصالحة للشرب، أو ما يتم تقديمه في البوفيات المدرسية، وكذلك ما يتم تقديمه من برنامج الغذاء العالمي من وجبات فطور تشمل الآن ٣٠ ألف طالب وطالبة في عدد من مدارس مدينة حلب ومدارس ريف دمشق في المناطق التي تمت إعادة تأهيلها، إضافة لوجبة البسكويت والتمر التي تقدم لبعض المدارس من قبل برنامج الغذاء العالمي، ومعرفة إذا ما كانت ذات منعكس إيجابي على الناحية التغذوية للأطفال.

وأضافت الطواشي في تصريح لـ«الوطن» إن هذا المسح التغذوي يستهدف ٤٢٠ مدرسة في جميع أنحاء البلاد بمعدل ٣٠ مدرسة في كل محافظة، ويتم اختيار ٢٤ طالباً من كل مدرسة تتم دراسة وضعهم التغذوي بشكل مفصل، وينفذ من قبل ثلاثة فرق طبية مشتركة من وزارة التربية ووزارة الصحة، وبمعدل ٢٠ عنصراً في كل محافظة.

وأشارت إلى قيام هذه الفرق بأخذ عينات عشوائية من المدارس في كل محافظة ومن كل مدرسة يتم دخولها أخذ عينات عشوائية من بين الطلاب الذين تم ذكر أعمارهم تجرى لهم عمليات فحص الطول والوزن وخضاب الدم ويتم تنظيم استمارة لكل طالب تدرس فيها عمليات التغذية لهذا الطالب ومكان العيش وأفراد الأسرة، وكل ما له علاقة بحياة الطالب أو تأثير ذلك على صحته، وكذلك تقوم تلك الفرق بتوزيع استمارات على الأهل تملأ من قبلهم واستمارات على إدارات المدارس تملأ من قبلها عن هؤلاء الطلاب.

وأشارت الطواشي إلى أن الهدف الآخر لهذا البرنامج هو هدف توعوي من قبل هذه الفرق للمدرسين والأطفال وإدارات المدارس عن الجانب التغذوي في حياة الطلاب بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، وإلى تعزيز صحة وسلامة الأطفال حيث يتم توعيتهم وتثقيفهم حول أهمية الالتزام بنظام غذائي متوازن وصحي وخاصة في سن المدرسة، والابتعاد عن العادات الغذائية السيئة، التي تؤثر في نموهم وسلامتهم، وتوجيه عدد من الرسائل الصحية الغذائية للتلاميذ وأهاليهم حول أهمية وجبة الفطور، والإكثار من شرب الماء، وتعدد الوجبات خلال اليوم، والنوم الجيد بما يؤمن النمو الطبيعي لديهم.

وبينت مديرة الصحة المدرسية أن الغاية الأهم من هذا المسح هو وضع تصور عن الوضع الغذائي والتعرف على احتياجات هذه الفئة من الطلاب، والتعاون مع الجهات المعنية وخاصة برنامج الغذاء العالمي لتوفير ما يحتاجه الأطفال في الجانب الغذائي، ودراسة المنعكس الايجابي للبرنامج الغذائي القائم على نمو الأطفال في جميع الجوانب البدنية والذهنية.